

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

الازمنة بالحدوث من غير مخصص يقتضى ذلك ومن غير سبب حادث يقتضى الحدوث .

وهذا مع أنه فاسد فى صريح العقول فهو يبطل ما استدلوا به على اثبات الصانع فلا بد حينئذ أن يكون لحدوث الحوادث سبب حادث وحينئذ فما من حادث إلا وهو مسبوق بحادث وحينئذ فهذا يقتضى ان ^ا إذا كان متكلما بمشيئته وقدرته أمكن أنه لا يزال متكلما بمشيئته وقدرته ولم يجر أن يصير متكلما بعد أن لم يكن متكلما بحال لأن ذلك يقتضى حدوث الحادث بلا سبب حادث وهو ممتنع ويقتضى انه تجدد له من صفات الكمال ما أمكن ثبوته فى الأزل وذلك ممتنع وذلك لأن صفات الكمال التى يمكن اتصاف الرب بها لا يجوز ان يتوقف ثبوتها له على غيره لأنه يلزم ان يكون ذلك الغير هو المعطى له صفات الكمال ومعطى غيره صفات الكمال أولى بان يكون هو الرب تعالى ورب العالمين الخالق ما سواه الذى يعطيه صفات الكمال لا يكون غيره ربا له بوجه من الوجوه سبحانه وتعالى عن ذلك .

وحينئذ فيجب اتصافه بالكلام إذا شاء أزلا وأبدا .

قال هؤلاء وهذا الأصل يبطل حجة الفلاسفة الدهرية التى